



المعهد المصري للدراسات
EGYPTIAN INSTITUTE FOR STUDIES

حادثة استهداف سفن الغاز في ميناء دمياط:

الدروس المستفادة وما يجب على مصر فعله

محمود جمال

تقديرات

١٢ أغسطس ٢٠٢٦



TURKEY- ISTANBUL

Bahçelievler, Yenibosna Mh 29 Ekim Cad. No: 7 A2 Blok 3. Plaza D: 64
Tel/Fax: +90 212 227 2262 E-Mail: info@eis-eg.org



WWW.EIPSS-EG.ORG

f Eipss.EG t Eis_EG

حادثة استهداف سفن الغاز في ميناء دمياط: الدروس المستفادة وما

يجب على مصر فعله

محمود جمال

"قال [مجلس الوزراء المصري](#) يوم الخميس 30 يوليو 2026 إن التحقيقات الأولية أظهرت أن طائرة مسيرة هي التي تسببت في اندلاع حريق في سفينتين في ميناء دمياط الأربعاء 29 يوليو 2026، دون تحديد الجهة المسؤولة عنه. وذكر مجلس الوزراء أنه "بعد السيطرة على الحريق الذي تعرضت له سفينتان في ميناء دمياط يوم 29 يوليو 2026، وبإجراء الجهات المعنية التحقيقات الأولية حول الحادث، تبين أنه ناتج عن طائرة مسيرة، ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الواقعة. وأضاف مجلس الوزراء تواصل الجهات المعنية استكمال التحقيقات للوقوف على ملابسات الحادث، واتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على مصالح مصر وأمنها القومي".

في الدلالات العسكرية:

حادث دمياط يطرح العديد من التساؤلات، ويقدم درساً مهماً في ظل حرب ممتدة تتسع رقعتها وتشمل مسارح عمليات متعددة في المنطقة. فحتى الدول التي ليست طرفاً مباشراً في الحرب، أو التي لم تُوجَّه إليها الصواريخ والمسيرات، مطالبة بالحفاظ على أعلى درجات اليقظة، ووضع قوات الدفاع الجوي في حالة جاهزية وطوارئ مستمرة لرصد والتعامل مع أي أهداف تدخل المجال الجوي، ليس فقط لاحتمال الاستهداف المباشر، وإنما أيضاً لاحتمال انحراف المقذوفات أو خروجها عن مساراتها نتيجة أخطاء فنية أو ظروف القتال، وهو أمر وارد وطبيعي في الحروب.

حادث إصابة سفينتين في ميناء دمياط عن طريق مسيرة، يثير تساؤلات مهمة حول منظومة الرصد والإنذار المبكر والتعامل والاستجابة. فإصابة أهداف داخل منطقة استراتيجية، دون اعتراضها أو التعامل معها، تستوجب

مراجعة شاملة لإجراءات الرصد والاستجابة، وتقييم جاهزية منظومات الدفاع الجوي المصرية في ظل البيئة الإقليمية الحالية، التي تتسم بارتفاع مستوى التهديدات الجوية والصاروخية.

وتُعد الموانئ والمطارات والمنافذ الاستراتيجية من أهم مراكز الثقل للدولة، الأمر الذي يفرض تعزيز مظلة الدفاع الجوي حولها، ورفع مستويات التأمين والجاهزية بما يتناسب مع طبيعة المخاطر القائمة. كما أن أي حادث من هذا النوع كشف أن تلك المراكز والنقاط مظلة الحماية لها بها ثغرات وخلل على مستوى رصد الأهداف، أو أن منظومات الرصد لم تكن في حالة تشغيل وتفعيل في ذلك الوقت، وهذا يجب أن يكون دافعاً لإجراء تقييم موضوعي لمواطن القوة والقصور، والعمل على معالجتها بصورة عاجلة، لضمان أعلى مستويات الكفاءة والاستعداد.

ولفهم طبيعة الضربة التي استهدفت ميناء دمياط، لا بد من محاولة قراءة عقلية الجهة المنفذة للعملية، وما الذي كانت تسعى إلى تحقيقه من خلالها. ويمكن، في هذا السياق، طرح احتمالين رئيسيين يساعدان على فهم كيفية تخطيط العملية والأهداف التي كانت تسعى الجهة المنفذة إلى اختبارها أو تحقيقها:

الأول: قد تكون الجهة التي قامت باستهداف تلك النقطة قد درست مسبقاً منظومات التشغيل الخاصة بمنظومات الدفاع الجوي المصرية، ورصدت وجود خلل أو ثغرة في حالات نشاطها وتفعيلها؛ بمعنى أنها توصلت إلى أن بعض منظومات الرصد لم تكن في حالة تشغيل ونشاط دائم، فاستغلت تلك الثغرة وقامت باستهداف السفن في الميناء خلال فترة عدم تفعيل تلك الأجهزة.

الثاني: أن الجهة التي قامت بالاستهداف ربما كانت تختبر منظومات الدفاع الجوي المصرية باستخدام مسيرات، للوقوف على طبيعة النظام الدفاعي الجوي المصري ومدى قدرته على الرصد والاستجابة. فإذا كان هناك تعامل

واستجابة مع تلك الميَّرات، فإن ذلك كان سيكشف للجهة المنفذة مستوى النشاط الدائم لمنظومات الدفاع الجوي المصرية. وهذا أمر عسكري معروف، إذ تُستخدم أساليب مختلفة، مثل الميَّرات والصواريخ، لاختبار منظومات دفاع الخصم والوقوف على مستوى جاهزيتها وقدراتها في الرصد والتعامل مع التهديدات.

وإذا استطاعت الجهة المنفذة تنفيذ الضربة والوصول إلى الهدف، فإنها ستكون قد وقفت على أمرين: الأول، أن المظلة الجوية التي تحمي تلك النقاط الاستراتيجية لم تكن على القدر الكافي من الجاهزية أو التغطية؛ والثاني، أنها استطاعت تنفيذ ضربة دقيقة ضد نقطة اختارت استهدافها، بما قد يحمل رسالة إلى مصر تتجاوز مجرد استهداف السفن.

وفي هذا السياق، قد تستدعي المرحلة الحالية الإسراع في إجراءات تسليم وتسليم قيادة قوات الدفاع الجوي إلى القيادة الجديدة (تسليم اللواء محمد علي سيد قيادة الفرع بدلاً من الفريق ياسر الطودي طبقاً لنشرة يونيو 2026) ، مع استثمار هذه المرحلة في إجراء مراجعة شاملة للاستراتيجيات التشغيلية، وتقييم منظومة القيادة والسيطرة، وتطوير آليات الرصد والتعامل مع التهديدات الجوية المستجدة، بما يتلاءم مع طبيعة البيئة العملية التي تشهدها المنطقة.

وفي الوقت نفسه، يجب فتح تحقيق شامل ودقيق للوقوف على الجهة التي استهدفت ميناء دمياط، حتى تتضح ملابسات الحادث بصورة كاملة، ودون الانسياق وراء مزاعم أو استنتاجات غير مدعومة بالأدلة قد تدفع إلى الزج بالجيش المصري طرفاً في الصراع قبل اكتمال نتائج التحقيق، فالوصول إلى الجهة الحقيقية المسؤولة عن هذا الاستهداف يمثل أولوية قصوى.

ولكن في الوقت نفسه، التعامل مع حادثة دمياط بالصمت التام ليس مسارًا صحيحًا على الإطلاق، خاصة في ظل حساسية التطورات الإقليمية وتعقد المشهد الأمني في المنطقة. فبعد مرور عدة أيام على الحادثة، يبرز تساؤل مشروع حول ما إذا كانت هيئة الاستخبارات العسكرية قد توصلت إلى مصدر توجيه الضربة التي استهدفت السفن في دمياط، وما إذا كانت التحقيقات قد أحرزت تقدمًا ملموسًا في هذا الشأن.

إن مثل هذه الحوادث لا يمكن التعامل معها بمنطق التعقيم أو الإخفاء، بل تتطلب قدرًا عاليًا من الشفافية والمسؤولية في التعامل مع الرأي العام؛ فالمكاشفة لم تعد خيارًا ثانويًا، بل أصبحت ضرورة تفرضها طبيعة المرحلة التي تمر بها المنطقة، حيث تتداخل التهديدات وتتسارع الأحداث بشكل غير مسبوق.

ومن هنا، تبرز أهمية إطلاع الرأي العام المصري على مجريات التحقيق ونتائجه أولاً بأول، بما يعزز الثقة ويمنع انتشار الشائعات أو التأويلات غير الدقيقة، ويؤكد في الوقت ذاته جدية الدولة في التعامل مع مثل هذه التطورات الأمنية الحساسة.

كما أن التقييم العسكري لما جرى لا يقل أهمية عن التحقيق نفسه، إذ إن مراجعة الأحداث واستخلاص الدروس المستفادة هما الضمانة الأساسية لعدم تكرار مثل هذه الوقائع مستقبلاً. ومن ثم، فإن المرحلة الحالية تستدعي إجراء تقييم شامل لمنظومة الدفاع الجوي، من حيث الانتشار، والجاهزية، وآليات الرصد والاشتباك، ومراجعة الإجراءات العملية، ومحاسبة أي مقصر إذا ثبت وجود تقصير، بالتوازي مع استكمال التحقيق الفني والأمني لتحديد الطرف المنفذ بدقة. وهذان المساران، التقييم العسكري والتحقيق الشامل، يمثلان في المرحلة الراهنة أولوية ملحة أمام القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية.

حول عمليات العلم الزائف False Flag Operations:

في خضم الحروب والأحداث الكبرى، لا تقتصر المواجهة على تبادل الضربات العسكرية أو المناورات الميدانية، بل تمتد إلى ساحة أخرى لا تقل أهمية وخطورة، وهي ساحة المعلومات والإدراك. فكلما اتسع نطاق الحرب، ازدادت محاولات أطراف مختلفة توسيع دائرة الصراع وإدخال لاعبين جدد إلى ساحة المواجهة، بما يخدم مصالحها

الاستراتيجية ويزيد من تعقيد المشهد. هذه الظاهرة تُعرف في العلوم السياسية والعسكرية بـ "عمليات الراية المزيفة" (False Flag Operations) و"استراتيجيات حافة الهاوية (Fall Safe)"، وهي أدوات قديمة ومتجددة لإدارة الأزمات عبر الخداع الدولي.

لقد أثبتت تجارب العقود الأخيرة أن كثيراً من الحروب لم تتوسع نتيجة قرار مباشر من الدول المتحاربة، وإنما بسبب أحداث جانبية أو روايات إعلامية أو عمليات غامضة جرى استغلالها لدفع أطراف أخرى إلى الانخراط في القتال. وفي مثل هذه الظروف، تصبح المعلومة جزءاً من المعركة، ويصبح التضليل أداة لا تقل تأثيراً عن الصاروخ أو الطائرة المسيّرة.

ولهذا، تنشط خلال الحروب حملات منظمة تهدف إلى صناعة روايات مضللة، أو تضخيم أحداث معينة، أو نشر معلومات غير مؤكدة، أو حتى تنفيذ عمليات تُنسب عمداً إلى أطراف أخرى، بهدف خلق حالة من العداء بين أطراف لم تكن لديها في الأصل مصلحة في الدخول إلى الحرب وتوسيع نطاق الفوضى. والغاية من ذلك هي توسيع رقعة الاشتباك، وإرباك حسابات صناع القرار، وفرض وقائع سياسية وعسكرية جديدة على الأرض.

ولا يعني ذلك بالضرورة أن كل رواية أو كل حادثة خلال الحرب هي عملية تضليل، لكن التاريخ العسكري يبين أن الحروب توفر بيئة خصبة لمثل هذه الممارسات، لأن سرعة الأحداث وضبابية المعلومات تمنح الجهات المختلفة فرصة للتأثير في الرأي العام وصناع القرار قبل أن تتضح الحقائق بصورة كاملة.

ومن منظور استراتيجي، فإن أخطر ما يمكن أن يحدث لأي دولة خلال الحرب هو أن تُدفع إلى الانخراط في مواجهة لا تخدم مصالحها، نتيجة معلومات غير دقيقة أو روايات وأحداث لم تخضع للتحقق الكافي. فالحروب الكبرى لا

توسيعها القوة العسكرية وحدها، بل قد توسعها أيضاً الحسابات الخاطئة والانفعالات السياسية والأحداث المصطنعة والقرارات التي تُبنى على معلومات غير مكتملة.

كما أن بعض الأطراف قد تجد مصلحة مباشرة في إشعال أكثر من جبهة في الوقت نفسه، لأن تعدد مسارح العمليات يشتت الموارد العسكرية، ويرفع الكلفة الاقتصادية، ويُربك منظومات القيادة والسيطرة، ويمنح أطرافاً أخرى مساحة أوسع لتحقيق أهدافها. ولهذا، فإن محاولة جر دول جديدة إلى الصراع قد تكون هدفاً قائماً بذاته، حتى لو لم تحقق تلك الدول أي مكسب من مشاركتها.

ومن هنا، يصبح التعامل مع الأخبار المتداولة والاحداث المستجدة في ساحات أخرى خلال الحروب مسألة تتطلب قدراً كبيراً من الحذر والوعي. فليس كل ما يُنشر صحيحاً، وليس كل ما يبدو واضحاً يعكس حقيقة ما جرى على الأرض. وفي كثير من الأحيان، تظهر الحقائق الكاملة بعد أيام أو أسابيع، عندما تتوافر المعلومات الموثقة وتراجع ضوضاء المعركة الإعلامية.

إن القراءة الهادئة والمتأنية للأحداث، والاعتماد على المصادر الموثوقة، وعدم الانجرار وراء الروايات غير المؤكدة، كلها عناصر أساسية لفهم مسار أي حرب بصورة صحيحة. فالمعركة في العصر الحديث لم تعد معركة ميدان فقط، بل أصبحت أيضاً معركة على العقول، وعلى طريقة تفسير الأحداث وتوجيهها.

وفي النهاية، فإن الدول التي تنجح في حماية قرارها السياسي والعسكري من التضليل هي الأكثر قدرة على تجنب الانجرار إلى صراعات لا تخدم مصالحها. أما تلك التي تتخذ قراراتها تحت ضغط الشائعات أو الروايات غير الموثقة، فقد تجد نفسها طرفاً في حرب لم تختبرها، وتحمل كلفة لم تكن مضطرة إلى تحملها. ولذلك، يبقى التحقق من

المعلومات، وقراءة الأحداث بعين استراتيجية، أحد أهم عناصر الأمن القومي في زمن الحروب، تماماً كما هو امتلاك القوة العسكرية على الأرض.

إيران تنفي... فمن هي الجهة المسؤولة:

قال وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي إن إيران لم تكن لها أي صلة بحادثة استهداف السفن في ميناء دمياط، وكتب [عراقجي عبر حسابه على منصة إكس](#) "إن مصر "صديق وشريك مهم" في المنطقة، مؤكداً أن أمنها يشكل أهمية قصوى بالنسبة لبلادها، وذلك غداة حادث استهداف طائرة مسيرة ميناء دمياط. وكتب عراقجي عبر منصة (إكس) "مصر تعد صديقاً وشريكاً مهماً في المنطقة، ويُشكل أمنها أهمية قصوى بالنسبة لنا". وأضاف "يجب علينا جميعاً أن نكون يقظين تجاه المخططات الإسرائيلية وعمليات العلم الزائف التي تهدف إلى تقويض السلام الإقليمي". وتابع قائلاً إن "التهديد واضح، ومشترك، ويخشى تضامن المسلمين".

ما قاله عراقجي ينسجم مع ما أشرت إليه بشأن احتمال اللجوء إلى عمليات العلم الزائف لإشعال الصراع وتوسيعه وإحداث فوضى في المنطقة من جانب أطراف تسعى إلى توسيع نطاق الحرب وإشراك مصر فيها، وأرجح أن تكون الولايات المتحدة وإسرائيل في مقدمة هذه الأطراف.

فمن الناحية الاستراتيجية، لا تملك إيران مصلحة واضحة في استهداف مصر بأي شكل، لأن ذلك سيؤدي إلى فتح جبهة جديدة بدون داع، ويدفع دولة إقليمية كبرى إلى الانخراط المباشر في الصراع، وهو ما يتعارض مع الحسابات الإيرانية الحالية التي تتركز على إدارة المواجهة مع الولايات المتحدة وحلفائها، وتجنب توسيع دائرة الخصوم دون ضرورة عسكرية أو سياسية.

كما أن هناك من يقول بأن المستهدف هو السعودية لضرب الخطوط البديلة لتصدير النفط السعودي، بدلاً من المسار المتعلق بمضيق هرمز. إلا أنه لو كان ذلك هو المستهدف، لكان من الأجدي لإيران أن تستهدف ميناء العين السخنة الذي يصله النفط من ميناء ينبع السعودي، أو ميناء سيدي كير الذي يتم منه إعادة شحن النفط عبر البحر المتوسط، أو خط أنابيب سوميد الذي ينقل النفط من العين السخنة إلى سيدي كير، بما يعوق من الخطط

البديلة لتصدير النفط السعودي، ويزيد من اضطراب أسواق النفط العالمية. وبالتالي، فلا توجد مصلحة إيرانية مباشرة لاستهداف ميناء دمياط، ولا منشآت الغاز التي تخدم مصر والداخل المصري بالأساس.

إلا أن هناك قراءة أخرى لبعض المحللين ترى أن إيران بهذه الضربة، ترسل رسالة تحذيرية لمصر حتى لا تفكر لاحقاً في الانضمام للعمل العسكري ضدها، حيث ستطالبها الأيدي الإيرانية في أي مكان.

بصرف النظر عن النظريات والتحليلات حول من يقف وراء توجيه الضربة، يبقى التحقيق الجاد والناجز، البعيد عن أي حسابات سياسية، هو الذي سيحدد الجهة المسؤولة عن هذا الحادث بشكل حاسم.

رسالة إلى من يهمله أمر مصر:

ما حدث في سنترال رمسيس، وتعطل خدمات الاتصالات بسبب عطل طارئ ومفاجئ نتج عن حريق منذ فترة، كشف عن نقطة ارتكاز رئيسية يمكن أن يؤدي تأثيرها إلى شلل جزء مهم من منظومة الاتصالات في الدولة. كما أن ما حدث في ميناء دمياط من وصول مسيرات إلى هدفها دون إنذار مبكر أو اعتراض، يطرح تساؤلات جدية تستوجب الوقوف أمامها بكل مسؤولية.

مثل هذه الوقائع لا ينبغي أن تمر باعتبارها حوادث منفصلة، بل يجب أن تكون دافعاً لإجراء مراجعة شاملة لخطط التأمين والحماية والاستعداد العسكري والأمني، من خلال لجان عسكرية وأمنية متخصصة تعمل بمعايير مهنية خالصة، بعيداً عن أي اعتبارات سياسية أو إدارية.

الهدف ليس البحث عن مبررات، وإنما تشخيص مواطن الخلل، وسد الثغرات، وتقييم منظومات الإنذار والاستجابة، وتحديد أوجه القصور، ومحاسبة المقصرين، بما يعزز قدرة الدولة على مواجهة التهديدات ويحافظ

على أمنها القومي. فالدول القوية لا تُقاس بعدم وقوع الأخطاء، وإنما بقدرتها على اكتشافها ومعالجتها سريعاً، وتحويلها إلى دروس تعزز جاهزيتها وتمنع تكرارها.

ويطرح ما حدث في سنترال رمسيس أيضاً درساً استراتيجياً بالغ الأهمية، وهو ضرورة عدم تركيز مراكز الثقل وعناصر القوة الاستراتيجية للدولة في نقطة واحدة، بل توزيعها على أكثر من موقع، مع وجود بدائل تشغيلية وخطط لاستمرارية العمل، بحيث لا يؤدي استهداف موقع واحد أو تعرضه لعطل مفاجئ إلى شلل قطاع كامل. فالحريق الذي أصاب سنترال رمسيس وأدى إلى تعطل جزء مهم من خدمات الاتصالات كشف حجم المخاطر المترتبة على الاعتماد على نقطة ارتكاز رئيسية واحدة، وهو ما يستوجب مراجعة شاملة لسياسات توزيع البنية التحتية الحيوية للدولة، وتعزيز اللامركزية والاحتياطات التشغيلية، بما يضمن استمرار عمل المرافق الاستراتيجية حتى في ظل الأزمات والطوارئ أو أي تهديدات محتملة.

وفي المقابل، كشفت حادثة دمياط أن حماية بعض النقاط الاستراتيجية في الدولة، وفي مقدمتها الموانئ، تستوجب مراجعة دقيقة لمنظومات الإنذار المبكر والاستجابة والتعامل مع التهديدات الجوية، بما يضمن رفع مستوى الجاهزية والكفاءة في حماية تلك المنشآت الحيوية. ومن ثم، فإن هذه الحادثة ينبغي أن تدفع إلى إجراء تقييم شامل للمظلة الدفاعية الجوية المكلفة بحماية الأهداف الاستراتيجية للدولة، وفي مقدمتها الموانئ، والسدود، وعلى رأسها السد العالي، ومحطات الكهرباء، ومنشآت البترول والغاز، وغيرها من المرافق الحيوية، مع العمل على سد أي ثغرات قد تظهر في منظومات الرصد والإنذار والاستجابة، بما يعزز قدرة الدولة على حماية بنيتها التحتية الاستراتيجية في ظل التهديدات القائمة.

August 12, 2026

إن هذه الوقائع مجتمعة تمثل جرس إنذار حقيقي لا يحتمل التأجيل أو التقليل من شأنه. فالتقييم المهني الصادق، والمراجعة الشاملة، وسرعة معالجة أوجه القصور، هي أدوات الدول القوية للحفاظ على أمنها القومي. فالأخطر من وقوع الخطأ هو تجاهله أو عدم التعلم منه، أما الاعتراف بالثغرات ومعالجتها، فهو الطريق الصحيح لبناء منظومة أمنية وعسكرية أكثر كفاءة وقدرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

